

Distr.: General  
8 September 2015  
Arabic  
Original: Russian

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ٣٣ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان  
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها  
على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التعليقات التي أبدتها وزارة خارجية جمهورية أبخازيا بشأن  
تقرير وزارة خارجية جورجيا عن حالة حقوق الإنسان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بإصدار هذه التعليقات بوصفها وثيقة من وثائق الدورة  
التاسعة والستين للجمعية العامة في إطار البند ٣٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) فيتالي تشوركين



الرجاء إعادة استعمال الورق

210915 170915 15-15278 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

التعليقات التي أبدتها وزارة خارجية جمهورية أبخازيا بشأن تقرير وزارة خارجية جورجيا عن حالة حقوق الإنسان

يتبين لدى قراءة تقرير وزارة خارجية جورجيا عن حالة حقوق الإنسان في "الأراضي المحتلة" (وهو المصطلح الذي تستخدمه جورجيا للإشارة إلى دولتين مستقلتين هما جمهورية أبخازيا وجمهورية أوسيتيا الجنوبية) أن الغرض من التقرير هو تضليل المجتمع الدولي بشأن الحالة الحقيقية لحقوق الإنسان في جمهورية أبخازيا وجمهورية أوسيتيا الجنوبية. وسيقوم الجانب الجورجي، كما أعلن، بإعداد هذه التقارير على أساس فصلي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويتضح كذلك على نحو لافت للنظر أن وزارة خارجية جورجيا تواصل سياستها المحددة الأهداف الرامية إلى إرساء استخدام مصطلح "الأراضي المحتلة" في وعي المجتمع الدولي للإشارة إلى جمهورية أبخازيا، وذلك في تناقض سافر مع الحقائق السياسية الفعلية في هذه الجمهورية، وتسعى في الوقت نفسه نحو تحقيق الهدف السياسي المتمثل في تكوين صورة سلبية عن جمهورية أبخازيا والتعاون فيما بين روسيا وأبخازيا على حد سواء.

وإننا نودُّ تذكير الجانب الجورجي بأن المعاهدات الدولية الخاصة التي أُقرَّت في مؤتمر لاهاي الثاني عام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧ تحدد نظام الاحتلال العسكري وأحكامه القانونية. ووفقاً لهذه الصكوك الدولية، الاحتلال العسكري هو الاستيلاء المؤقت على أرض دولة والسيطرة على المهام الرئيسية للحكومة فيها على يد القوات المسلحة لدولة أخرى. وتعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو. وعلاوة على ذلك، يحقُّ لجيش الاحتلال أن يستولي على الممتلكات النقدية وأموال الخزانة وغيرها من أصول الدولة في الأرض المحتلة.

ولا تنطبق أي من المعايير المذكورة أعلاه إطلاقاً على واقع الحال في جمهورية أبخازيا، وهذا الأمر معروف جيداً لوزارة خارجية جورجيا فحسب بل كذلك للمجتمع الدولي. ومما يدعو للأسف الشديد أن الجانب الجورجي يواصل الإسراف في استخدام هذا النوع من الدعاية وخطط المصطلحات بهدف تلطيخ صورة أبخازيا.

ومن الأمور الملفقة الأخرى الواردة في التقرير الذي أعدته وزارة خارجية جورجيا الرقم المصنَّم عمداً للإشارة إلى عدد اللاجئين من أبخازيا والبالغ نحو ٤٣٠.٠٠٠ لاجئ.

ووفقاً لبيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٩، كان عدد سكان أبخازيا يبلغ آنذاك ٥٢٥ ٠٠٠ نسمة ويشمل ٢٤٠ ٠٠٠ نسمة من الجماعات الجورجية العرقية. ومن الواضح أن عدد الأشخاص الذين هربوا من أبخازيا نتيجة النزاع لا يمكن أن يتجاوز هذا العدد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجانب الأبخازي أعاد نحو ٦٠ ٠٠٠ شخص من جانب واحد إلى مقاطعة غالي في أبخازيا. ولعل هذا هو المثال الوحيد في الممارسات الدولية الحديثة على عودة واسعة النطاق للاجئين من هذا القبيل إلى منطقة يدور فيها نزاع بين مجموعات عرقية لم يجد تسوية بعد. وبناء عليه، فعدد اللاجئين البالغ ٤٣٠ ٠٠٠ ليس صحيحاً.

ويتناول تقرير وزارة خارجية جورجيا بمعظمه عبور نهر إنغوري، وكذلك حالات المواطنين المحتجزين لانتهاك القواعد التي تنظم عبور حدود الدولة.

وفي هذا الصدد، من المستغرب أن وزارة خارجية جورجيا تشير في تقريرها إلى بيانات زودتها بما يسمى بوزارة العدل في جمهورية أبخازيا المتمتعة بالحكم الذاتي. وتجدر الإشارة إلى أن الجانب الجورجي يستخدم هذه الهيئة التي تفتقر إلى الشرعية وتشكل عبئاً ثقيلاً على الميزانية الجورجية لأغراض الدعاية حصراً. وعلاوة على ذلك، فإن الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الهيئة التي تشكل طرفاً ذا مصلحة لا يمكن أن تعتبر مصدراً للمعلومات الموضوعية والموثوقة.

وبصفة عامة، فإن الأمثلة على انتهاكات حقوق الإنسان المشار إليها في تقرير وزارة خارجية جورجيا، بما في ذلك تلك التي يُزعم بأنها وقعت في مقاطعة غالي في جمهورية أبخازيا، عارية عن الصحة ومضللة.

أما في ما يتعلق بإجراءات اجتياز الحدود بين جورجيا وأبخازيا عند نهر إنغوري، فلقد أصبحت مبسطة إلى حد كبير بالنسبة إلى سكان مقاطعة غالي. وفي الجانب الأبخازي، هناك خمسة معابر تعمل ١٢ ساعة يومياً (معبر إنغوري، ومعبر سايريو/بابانرخوا، ومعبر تاجيلوني/تاغلان، ومعبر ناباكيفي/ناباكيا، ومعبر أوتوبايا) ويستخدمها عشرات آلاف الأشخاص شهرياً.

وتبذل قيادة جمهورية أبخازيا الجهود لتبسيط إجراءات عبور الحدود بين جورجيا وأبخازيا. ووفقاً للمقرر ١٢٥ الصادر عن مجلس الوزراء في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن قائمة الوثائق المؤقتة التي تخوّل لحاملها الدخول إلى جمهورية أبخازيا والخروج منها عبر حدود جمهورية أبخازيا مع جورجيا، يجوز لسكان مقاطعة غالي عبور الحدود حتى يجاوز سفر مواطني اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. ويتضح من كل هذه الأمور تماماً أن سكان مقاطعة غالي لا يواجهون أي مشاكل في عبور الحدود مع جورجيا.

أما في ما يتعلق بحرس الحدود الروس، فإنهم موجودون في أبخازيا وفقا للاتفاق الموقع بين جمهورية أبخازيا والاتحاد الروسي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بشأن الجهود المشتركة لحماية حدود جمهورية أبخازيا.

وفي هذا السياق، أودّ مرة أخرى أن أوجه انتباه المجتمع الدولي إلى السياسة المنسقة والتميزية بصورة فاضحة التي ينتهجها كل من الاتحاد الأوروبي وجورجيا في مجال منح التأشيرات، والرامية إلى عزل مواطني جمهورية أبخازيا على الصعيد الدولي. وتتنافى هذه السياسة التي تنفذها السلطات الجورجية بدعم من شركائها في بلدان الاتحاد الأوروبي، مع جميع المعايير القائمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا تنتهك هذه الأعمال الحق الإنساني في حرية التنقل فحسب بل تخالف كذلك المبادئ الدولية الأساسية، بما في ذلك حرية الحصول على التعليم، والرعاية الصحية المختصة، والأنشطة الثقافية والرياضية، والكثير غيرها.

والموضوع الرئيسي في نص وزارة خارجية جورجيا هو فكرة مؤداها، كما يُزعم، أنه لا يوجد نزاع بين أبخازيا وجورجيا، ولكن طرفي النزاع هما جورجيا وروسيا، وهي فكرة مغلوطة يسعى السياسيون الجورجيون عمدا إلى ترسيخها في الخطاب العام الدولي في محاولة من جورجيا للتنصل من المسؤولية عن إشعال فتيل الحوادث الدموية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وسقوط عدد كبير من الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين.

وإننا نعتقد أن تقرير وزارة خارجية جورجيا لا يعبر عن الحقائق الحالية، وأنه متحيز بشدة، والغرض منه هو تضليل المجتمع الدولي. وتخالف هذه الوثيقة المسيّسة روح مناقشات جنيف وقد تسيء إلى الجهود المبذولة من الأطراف والوسطاء الدوليين منذ أمد طويل لحلّ النزاع.